

أحمد زكريا الخنسا

إنهيار أمريكا وكورونا

تحدثنا في مقالات سابقة عن أمريكا، ومستقبلها في هذا العالم . في مقال بعنوان أمريكا نهاية دولة عظمى في مجلة شؤون الاوسط عدد ١٥٦ خريف ٢٠١٧ . تحدثنا به بالوثائق والارقام عن الاوضاع ذلك الوقت، واستشرطنا ما هو متوقع حصوله اعتمادا على دروس التاريخ وتطور الشعوب، وخاصة في مجتمع متنوع بكثرة يقترب من تحولات ديموغرافية اساسية وهي الزيادة العددية للملونين وخاصة اللاتين الكاثوليك بالنسبة للبيض البروتستانت .

إن المجتمع الأمريكي يعاني اليوم من انقسام شرس غير مسبوق، وهو ما يعكس مواجهة بين فئات تختلف فيما بينها على أساس العرق والخلفية الاجتماعية. وفي هذا العام، أو ربما العام المقبل، من المحتمل أن تتم الإطاحة برئيس منتخب شعبيا، بأي ذريعة مختلفة. يتزامن ذلك مع فقدان البيض لأغليبيتهم المطلقة، على الأقل بين الفئة الأكثر نشاطا تحت سن ٥٠-٦٠ عاما، أي أن الانقسام حول الكثير من القضايا من ترامب الى الفروقات الطبقية الى التمييز العرقي الى ... سوف يمس كل الحدود التي تقسم المجتمع الأمريكي. هكذا تبدأ الحروب الأهلية والعرقية، ولا حاجة للتذكير بأن سكان الولايات المتحدة مدججون بالسلاح.

كل هذا سوف يحدث على خلفية أزمة اقتصادية غير مسبوقة، وأكبر انخفاض في مستوى معيشة الأمريكيين على مدى عدة أجيال، أي أن درجة السخط الاجتماعي سوف تكون عالية جدا، وسيصبح الكثير من المواطنين الأمريكيين على أتم استعداد للاحتجاج أو المشاركة في المواجهات.

هل سيتغير الوضع لو أصبح الرئيس الأمريكي القادم جو بايدن؟

لن تصبح الأزمة الاقتصادية الأمريكية أقل عمقا، ولن تصبح الاحتجاجات أقل اتساعا، لكن المحافظين البيض سيحاولون الانتقام لا على مستوى الدولة، وإنما على مستوى الولايات أو الجمعيات أو حتى بالنزعات الانفصالية. على أي حال، ستمر

الولايات المتحدة الأمريكية بأعمق أزمة للنظام هذا الخريف، الذي سيشهد اهم انتخابات رئاسية في ال ١٠٠ سنة الماضية ، ويمكن حتى أن تستمر فترة أطول من الركود الاقتصادي الشهير، ولا أحد يمكنه الجزم بما إذا كانت ستستطيع أمريكا الخروج من هذه الأزمة على نفس الشكل الذي دخلت به فيها أم لا .
نعرض في هذا المقال تطورات الاوضاع في أمريكا والمتوقع حصوله، نسبة الى المخاطر الكبرى التي تتعرض لها .

المخاطر الاساسية التي تتعرض لها أمريكا

أولاً:-الصراع الداخلي الامريكي .

ثانياً:-الصراعات الخارجية وخاصة مع الصين .

ثالثاً:-الوضع الاقتصادي .

رابعاً:- كيف ولماذا انتشر وباء كورونا؟ .

أولاً: الصراع الداخلي الأمريكي : ان التطور الاقتصادي والاجتماعي ، ودخول المرأة الامريكية ميدان العمل ، والمسؤولية الكبيرة لتربية الاطفال ، والزواج المتأخر ادت الى تدني معدل الولادات للمرأة الامريكية الى ١,٧ طفل لكل امراة ، بينما معدل الاستمرارية هو ٢,١ طفل لكل امراة (وهو الحد الأدنى من الولادات لاستمرار عدد السكان ثابتا ، بدون احتساب وجود حروب واوبئة)، بينما كان المعدل ٨ اطفال عام ١٨٠٠ لكل امراة ، و٤ اطفال عام ١٩٠٠ لكل امراة. هذا ادى لتعويض النقص بعدد السكان بالمهاجرين وخاصة اللاتين الذين يدخلون أمريكا بصورة شرعية وغير شرعية . في عام ١٩٨٠ كانت نسبة المقيمين البيض في الولايات المتحدة تمثل ٨٠٪ من عدد السكان، وكان السود يمثلون ١١,٥٪ ، واللاتينيون ٦,٥٪ ، والآسيويون ١,٨٪ . وفي عام ٢٠٠٠ ارتفع اللاتينيون إلى ١٢,٦٪ مقارنة ١٢,١٪ للسود الأفارقة، أما الآسيويون فزادوا إلى ٣,٨٪ ؛ أما البيض فانخفضوا بقرابة ١٠٪ إلى ٦٩,١٪ البيانات الجديدة الخاصة بإحصاء ٢٠١٩ نجد أن البيض انخفضوا مرة أخرى إلى ٦٠,١٪ (ان الانخفاض السريع للبيض ٢٠٪ خلال السنوات ال ٤٠ الماضية واقترب البيض من اقل من ٥٠٪ اثار حفيظة البيض ، وخاصة الانجيليين البيض الذي يعتبرون انفسهم مؤسسوا الامة الامريكية ، وجعل عملية تجميد او اعادة الوضع الديموغرافي الى الوراة اولوية مطلقة لا يمكن النقاش فيها ، لذلك دعموا ترامب وسيستمررون بدعمه لانه من قلائل الشخصيات الامريكية المستعد لتنفيذ مخططات اعادة التغير الديموغرافي الى الوراة ولو ادى ذلك الى حرب اهلية ، وهي عالية الاحتمال في ظل تخمة الاسلحة بين الامريكيين) . بينما ارتفع اللاتينيون إلى ١٨,١٪ والآسيويون إلى ٦٪ بينما ظلت نسبة السود على حالها

تقريباً. التراجع في نسبة البيض شامل لكل الولايات الأمريكية الخمسين وفي غالبية المدن الكبرى. هذا إضافة إلى أعداد كبيرة من اللاتين تقدر بحوالي ٤٥ مليون لاتيني موجودون بطريقة غير شرعية، بعضهم دخل بواسطة فيزا زراعية مؤقتة ثم اختفى بعد انتهاء فترة الفيزا، ولا يعلم بمكان إقامته الحالية (تعتمد أمريكا على العمال الموسمين اللاتين في الإنتاج الزراعي لذلك تعطى لهم فيزا مؤقتة أثناء المواسم الزراعية) والقسم الآخر دخل سيرا على الأقدام وعبر الحدود. إذا استمر الوضع الحالي كما هو إلى عام ٢٠٥٠ فإن أمريكا ستتحول من بيضاء بروتستينية إلى سمرات كاثوليكية. لم يستوعب الأمريكيون هذا التغيير الطبيعي للامور وبدأت الجماعات التي تؤمن بتفوق العرق البيض الاستعداد لمنع حصول التغيير الديموغرافي بكل الوسائل، بما فيها استعمال السلاح، وبالمقابل بدأت الأقليات العرقية الاستعداد، وهذا يظهر بالأقبال على شراء الأسلحة والذخيرة. إن استعداد الطرفين يضع أمريكا على صفيح ساخن ويجعل أي حادث يأخذ تبعات عرقية ويؤدي إلى صدامات عرقية.

الكاتبة رايت استشهدت، في "ذا نيويورك ركر"، بحديث لـ **ديفيد بليت**، وهو مؤرخ أمريكي، قبيل هجوم شارلوتسفيل، عن "تشرذم المؤسسات والأحزاب"، معتبرة إياه مؤشراً على زعزعة الاستقرار الداخلي، ما قد يفرز حرباً أهلية. حسب رايت، حيث قال: "أضعفنا المؤسسات، وليس فقط الأحزاب المستقطبة المهددة بالتفكك، كما حدث في خمسينيات القرن ١٩، حين تفكك حزب (ويغ بارتني)، ما أدى إلى انقسام الحزب الديمقراطي إلى تيارين جنوبي وشمالي". وتابع: "نمر بأحداث مشابهة لتلك الحقبة الزمنية، حين لم يستوعب الأمريكيون التغييرات المفاجئة كتحرير العبيد. وقال الصحافي والكاتب الأميركي **توماس فريدمان** إن الولايات المتحدة مقبلة على حرب أهلية ثانية بشكل محتم، وأضاف أن ما شاهده في الولايات المتحدة مؤخراً يشبه كثيراً ما شاهده في لبنان قبل نشوب الحرب الأهلية. وفي مقابلة مع قناة "سي أن أن" وصف فريدمان ما يجري بأنه يفوق الخيال، ورأى أن الحزب الجمهوري يعمل للحرب الأهلية بشكل حثيث حين ينزع الشرعية عن نتائج الانتخابات مسبقاً في حال عدم فوز ترامب بها، وقال الكاتب الأميركي إن الخلاص الوحيد من خطر الحرب ربما يكون في كسب ترامب ولاية جديدة. دونالد ترامب امتنع عن التعهد بانتقال سلمي للسلطة إذا خسر الانتخابات التي يُرتقب إجراؤها في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، أمام منافسه الديمقراطي جو بايدن.

بول دجوبي، الأستاذ المساعد في العلوم السياسية بجامعة دينيسون في جراندفيل بأوهايو والباحث بمعهد أبحاث الديانة العامة (PRRI) كتب تحليلاً في صحيفة

"واشنطن بوست"، يحذر من هذه الحرب الأهلية الداخلية القادمة في أمريكا، بسبب مخاوف اليمين المتطرف في أمريكا، ولاسيما الإنجلييين والمؤمنين بتفوق البيض، الذين يرون أن "الديمقراطيين" والمليدين سوف يجردونهم من حقوقهم، ويرون أن عزل ترامب قد يفقدهم هذه الحقوق. وبحسب بول دجوبي، يعتقد المسيحيون المحافظون أن حقوقهم معرضة للخطر حال عزل الرئيس الأمريكي ترامب وأنهم يعتقدون أن حريتهم تعتمد على إبقائه وحزبه في السلطة. الأغرأ أن بول دجوبي حذر من ترويج وسائل الإعلام اليمينية من احتمالية نشوب حرب أهلية في الولايات المتحدة الأمريكية، ودعتها الإنجلييين إلى تخزين الأسلحة!

ونقل عن أحد هؤلاء المتطرفين (ريك ويليس)، وهو من الإنجلييين المحافظين الذي يروجون لنظريات المؤامرة قوله: "يجبرني الديمقراطيون على تخزين الذخيرة والغذاء والمياه والإمدادات الطبية؛ للدفاع عن أسرتي ومنزلي وكنيستي!!" ويرى هؤلاء المتطرفون أن مضي مجلس النواب في إجراءات عزل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، كانت أول طلقة في "الحرب الأهلية القادمة".

وفي خطاب ألقاه أمام "قمة ناخبي القيم" Values Voter Summit، أشار ترمب إلى مثل هذا المعنى، وقال إن الديمقراطيين يعملون على الحد من حقوق المسيحيين، معلناً مقاومة هذا النهج إذا بقي في السلطة.

ويدعي زعيم الإنجلييين فرانكلين جراهام الذي سبق أن دعم الحرب في العراق بدعوى أنها إنجيلية، أن "القوى الشيطانية تضغط من أجل مساءلة شخص تعتقد نسبة كبيرة من الإنجلييين أنه الرئيس المبارك من الرب!!" ويقول الكاتب: "البروتستانت الإنجلييين البيض يعتقدون أن المليدين والديمقراطيين سوف يسلبونهم حقوقهم". ويضيف: أجريت أنا والعالم السياسي ريان بيرج دراسة استقصائية على عينة غير عشوائية (غير احتمالية) في الفترة من ١٧ إلى ١٨ مايو ٢٠١٩، مكونة من ١٠١٠ بروتستانتيين أمريكيين عبر الإنترنت، بالتعاون مع شركة "كوالتريكس" المتخصصة في برمجيات حلول إدارة البيانات والاستطلاعات والتسويق، وشكل البروتستانت الإنجلييون البيض ٦٠٪ من العينة التي أجري عليها الاستطلاع". وجاءت النتيجة لتؤكد أن ٦٠٪ من البروتستانت الإنجلييين البيض يتخوفون من المليدين، وأن ٦٠٪ يعتقدون أن المليدين لن يسمحوا لهم بالتمتع بحقوق وحرريات التعديل الأول في الدستور الأمريكي وسيمنعونهم من تنظيم المسيرات والتعليم والتحدث بحرية، والترشح للوظائف العامة. وبالمثل، اعتقد ٥٨٪ أن "الديمقراطيين في الكونجرس" لن يسمحوا لهم بممارسة هذه الحريات إذا ما وصلوا إلى السلطة. ويقول جاريد تايلور محرر مجلة "النهضة الأمريكية" ذات

التوجه العنصري: وبعد أن كانت أمريكا هي بوتقة انصهار الثقافات والمعارف المختلفة للمهاجرين، تضاعفت اللحمة الاجتماعية وتعاظم الانقسام المجتمعي وأصبح العدو داخلياً مع تصاعد الخطاب العنصري والذي يُتهم ترامب بشكل أساسي أنه المتسبب فيه، إلى جانب عوامل متعددة ساهمت في تراجع تأثير الطبقة الوسطى المتعلمة التي كان يعول عليها أي مرشح للرئاسة في مقابل تنامي التطرف اليميني ". تزامن ذلك مع تصاعد الاتهامات للشرطة الأمريكية برفع مستوى العنف في مواجهة الاحتجاجات إلى مستويات غير مسبوقة أصابت حتى كبار السن والأطفال . تخلل الاحتجاجات المتصاعدة جانب من العنف والسرقة والاعتداءات، واتهم ترامب حركة **أنتيفا** ANTIFA اليسارية بالضلوع في القيام بها وتحريض الناس على ارتكاب مثل هذه الجرائم موجهة الاتهامات إليها وإلى - **اليسار الراديكالي** - . ب: " إثارة الفتن والوقوف خلف حركة الاحتجاجات "، ومهدداً بتصنيف الحركة المناهضة للفاشية كـ " منظمة إرهابية محلية " .

وأنتيفا هي حركة معادية للفاشية واليمين المتطرف والرأسمالية وكل من يستهدف المهمشين والأقليات، تأسست قبل الحرب العالمية الثانية مع بداية ظهور النازية والفاشية وانتشرت في عدة دول حول العالم ولا تؤمن بإصلاح السياسات وإنما بالفعل المباشر والعنف لتعديل المسار. وترى الحركة أن أفكارا كالنازية والفاشية لم تكن لتظهر وتنتشر إلا بسبب عدم وجود ردود فعل قوية وعنيفة بما يكفي لوقف انتشار مثل تلك الأفكار. وفي الوقت الذي تعارض فيه أدبيات الحركة عمليات القتل، إلا أن أعضائها قد ينتهجون مستويات مختلفة من العنف في حالة السماح للجماعات العنصرية والفاشية بتنظيم نفسها وحمل السلاح. وعادة ما يظهر أعضاء الحركة بملابس سوداء، خلال الاحتجاجات ويدعون الناس إلى النزول للشوارع وتنظيم احتجاجات ضد " اليمين المتطرف والحركات العنصرية "، بحسب ما ذكرت وكالة الأناضول. بدأت الحركة تظهر على السطح بشكل متكرر في أمريكا منذ انتخاب ترامب وكان أكبر ظهور لها عام ٢٠١٧ حين انطلقت مظاهرة في فيرجينيا ضد العنصريين البيض على إثر تظاهرات نظمها أنصار تفوق العرق الأبيض في مدينة شارلوتسفيل بولاية فيرجينيا. ومن أشهر المجموعات التي تنضوي تحت قيادة أنتيفا، منظمة " **روز سيتي أنتيفا** " في بورتلاند، وهي أقدم مجموعة تابعة للحركة في أمريكا، ورغم حضورها القوي وتنظيمها الشديد إلا أن أعضائها مجهولون، بحسب ما ذكرت صحيفة " **يو اس ايه توداي** ". ويخشى مراقبون من أن تهديد ترامب بإعلان أنتيفا " جماعة إرهابية " قد يمهّد لمكارتية جديدة في الولايات المتحدة يتم على إثرها إطلاق حملة اعتقالات ضخمة تضم كل من

يكراهه ترامب أويخشاه، لتتكرر كارثة المكارثية التي أخذ المجتمع الأمريكي وقتاً طويلاً ليتعافى من تبعاته. لكل ما سبق فان أمريكا فوق صفيح ساخن جدا ، وان الوضع بحاجة الى شرارة كبيرة ليحدث انفجار كبير جدا يكون شرارة الحرب الاهلية ، التي ستكون بشعة جدا قد تستعمل فيها الاسلحة الكيماوية والجرثومية (لقد استعملت الاسلحة الجرثومية من قبل الجيش الامريكي لابادة الهنود الحمر عبر وضع الجراثيم داخل الاغطية التي قدمت كمساعدات للهنود).

يوجد ثلاثة سيناريوهات لبداية الاحداث :

أ- تتم الانتخابات الرئاسية ويقوم أنصار ترامب بالتصويت بكثافة في صناديق الاقتراع ويصوت أنصار بايدن باكثرية عبر البريد وعند الفرز الذي من المفترض أن يبدأ من صناديق الاقتراع وهذا سيعطي الانطباع بفوز ترامب وبعدها تأتي نتائج فرز البريد تباعا لتظهر فوز بايدن فيعلن فوزه ، عندها يرفض ترامب ذلك ويعتبر انه تم تزوير النتائج وأنه هو الرئيس الشرعي لأمريكا .ويصبح لأمريكا رئيسين كل منهما يدعي الفوز والشرعية وتنقسم مؤسسات أمريكا بين الفريقين ويتحصن ترامب في البيت الابيض وسيقف الجيش الامريكي على الحياد (بعد الطلب من الجيش اخراج ترامب من البيت الابيض في حال خسر الانتخابات يعلن رئيس الاركان الامريكي ان الجيش لن يتدخل في نتائج الانتخابات وان حل الخلافات يجب ان يتم عبر المؤسسات الدستورية) ، ينقل الخلاف الى المحكمة العليا ذات الاكثرية الجمهورية وستأخذ وقتا في دراسة الملف وفي النهاية ستعلن المحكمة فوز ترامب (تاريخيا القضاة الديمقراطيون يصوتون لصالح القضايا التي تهم الديمقراطيون ، والقضاة الجمهوريون يصوتون لصالح قضايا الجمهوريون وعدد القضاة الجمهوريون ٥ قضاة وقد يصبحون ٦ قضاة اذا عين ترامب بديلا عن القاضي الديمقراطي المتوفاة ، مقابل ٣ قضاة ديمقراطيون) ، وسيرفض الديمقراطيون قرار المحكمة العليا باعتباره قرارا سياسيا وليس قانونيا، ويبدأ الانقسام لمؤسسات الدولة بين الفريقين ، كل ذلك يحدث في ظل ازمة اقتصادية حادة قد تؤدي الى انهيار اقتصادي، ومن المعروف أن الاقتصاد أهم ما يجمع الأمريكيين ، وتبدأ عندها الحرب الاهلية .

ب- يربح ترامب الانتخابات بطريقة ما ، ويبدأ باستعمال اجهزة الدولة لاضعاف خصوم حركات الاصوليين البيض ، وتبدأ الصدامات واستهداف اجهزة الدولة فيتدخل انصار ترامب للحماية والدفاع عن الاجهزة الامريكية ، ويحصل الصدام وتبدأ الحرب الاهلية .

ج- يسيطر الديموقراطيون على مجلسي الشيوخ والنواب ، ويحاولون عزل

ترامب عندها يدعو ترامب انصاره الى النزول الى الشارع لمنع الحزب الديمقراطي من عزله بكل الوسائل ، بالمقابل ينزل انصار الديمقراطيين الى الشارع لحماية المشرعين وتعم الفوضى والعنف في أمريكا .

من المفترض أن تشتعل الحرب الاهلية اثناء ولاية ترامب الثانية والا فانها لن تحدث قريبا لانها آخر فرصة للبيض لربح المعركة، حيث أن المنحنى الزمني يجري لمصلحة الملونين في جميع مفاصل المجتمع والدولة وحتى الجيش الذي سيخسر اكثرياته البيضاء لصالح الملونين بعدها فان الحرب الاهلية ستثبت سيطرة الملونين على أمريكا لا سيطرة البيض.

ثانياً: الصراعات الخارجية (حالة الصين) : الصراع الأمريكي الصيني، لا ينحصر فقط في التجارة، بل يتعداها إلى أبعد منها؛ في السياسية وعلى مناطق النفوذ في العالم، وفي سباق التسليح، وهو صراع لن يتحول إلى اشتباك عسكري، وليس مجابهة شاملة كما يعتقد البعض، لقدرة الصين النووية وقدرتها على الحرب الباردة، هذا الصراع سوف يكون أشد من الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي في القرن العشرين، فقد كان الصراع الأخير اي الحرب الباردة بين القطبين اللذين تحكما في العالم، على مدى ستة عقود مضت، كانا يقودان تكتلين أيديولوجيين، بين الرأسمالية والاشتراكية. أما الصراع بين الصين وأمريكا، سوف يكون صراعا بين ندين اقتصاديين، يحاول كل واحد منهما التوسع في مناطق النفوذ الاقتصادية والتجارية، وما يرتبط بهما، على حساب مساحة نفوذ الآخر، باستخدام جميع ما في حوزته، أو ما يحاول أن يحوزه في جهات المعمورة الأربع . الصين لا تسعى كما كان الاتحاد السوفياتي ، يسعى إلى نشر الماركسية اللينينية في كوكب الأرض، بل تعمل جاهدة على فتح أسواق العالم لها ، وبالذات في افريقيا وآسيا ومناطق أخرى، وضمان استمرار تدفق المعادن والطاقة (النفط والغاز) التي هي بحاجة ماسة لهما ، ووصول السلع والمنتجات الصينية الى اسواقها بامان. واستخدمت في هذا المسار، الحزام والطريق، ويساعد الصين في هذه السياسية امتلاكها لكتلة مالية ضخمة، وهي في ازدياد مستمر.

الصراع الأمريكي الصيني أو بالأصح مع تحالف (بكين – موسكو)، هو في جوهره نزاع حول تعديل النظام العالمي القائم منذ تسعينيات القرن العشرين بعد إنهيان الاتحاد السوفيتي على احادية القطبية التي يتمسك بها قادة البيت الأبيض.

طوال حوالي عقدين ونصف أي من سنة ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٥ تمتعت واشنطن بالهيمنة على السياسة العالمية، فغزت افغانستان سنة ٢٠٠١ ، واحتلت العراق سنة ٢٠٠٣ بعد أن اخضعته للحصار لأكثر من ١٢ سنة ، ونشرت الفوضى الخلاقة في

المنطقة العربية إبتداء من سنة ٢٠١١ ، ودمرت ليبيا وشنت حربا متعددة الأطراف في بلاد الشام ، وبذرت مزيدا من بذور الخلاف بين الدول في أغلب بقاع المعمورة لتخلق الظروف الملائمة لإستمرار هيمنتها ، وتكريس مكاسب مؤسساتها المالية وشركاتها المتعددة الجنسية.

هذا المسار لم يكن جديدا فهو في الواقع جزء من تاريخ البشرية ، حيث تسود عمليا " صورة ربما مختلفة في بعض الجوانب " شريعة الغاب حيث يفرض الاقوياء ارادتهم على الأضعف، ولكن وكما حدث عبر التاريخ كانت الامبراطوريات أو الأقوى يضعفون تدريجيا أو نتيجة حروب ويأخذ مكانهم آخرون.

الولايات المتحدة أرادت أن تطبق نظرية نهاية التاريخ التي وضعها العالم والفيلسوف السياسي الأمريكي **فرانسيس فوكوياما** في صيف ١٩٨٩ ، حيث اعتبر أن مبادئ الليبرالية الاقتصادية، تشكل مرحلة نهاية التطور الأيديولوجي للإنسان وبالتالي عولمة الديمقراطية الليبرالية كصيغة نهائية للحكومة البشرية.

محاولة واشنطن وقف المسار التاريخي للتطور العالمي، واجهتها تحديات كثيرة لعل أهمها أنها لم تعد مع منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تتوفر على مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تكفل لها القدرة على تجميد مسار التاريخ وقبر القوى التي تتحدى بشكل جدي ومستدام نفوذها.

ان اخطر ما تخشاه أمريكا هو التطور التقني الهائل الذي تحققه الصين في مجال التكنولوجيا ، وبداية سيطرتها على انظمة الاتصالات عبر نظام الجيل الخامس 5G ، الذي سيؤدي اذا انتشر الى سيطرة الصين على المعلومات المتنقلة عبر هذا النظام ، وتنتزع السيطرة على المعلومات من أمريكا التي تعتبره اهم سلاح من اسلحة الحرب الناعمة ، وكذلك بعد الحظر الذي فرضته أمريكا على توريد الدوائر المدمجة IC والمعالجات **Microprocessor** المستعملة لشركة هواوي ، انشأت الصين شركة (SMIC) لتصنيع هذه السلع بقيمة ٣٠ مليار دولار ، ومن المتوقع ان تزاحم هذه الشركة الصناعية الامريكية الموجودة في سيليكون فالي وهي صناعة قيمتها تزيد عن ٢٣٠ مليار دولار سنويا في الصين . الصين اكبر مستورد لهذه المواد في العالم علما ان الصين تصدر ٩٠٪ من المعادن النادرة المستعملة في هذه الصناعة وبالتالي يمكن للصين فرض حظر على تصدير هذه المواد الى أمريكا فتنهي الصناعة الامريكية لأشباه الموصلات الالكترونية بشكل كامل (في الماضي كانت أمريكا تملك التقنية والمعدات لانتاج صناعة اشباه الموصلات **semiconductor** والصين تملك المواد اللازمة لانتاج الاجيال المتقدمة من الدوائر المدمجة والمعالجات **IC & Micro-processor**، اما الان فالصين تملك الدائرة الكاملة لهذه الصناعة وهي بحاجة الى

تطوير بعض التقنيات التصنيعية فقط وأمريكا لا تملك الدائرة الكاملة) وبالتالي التفوق التقني لأمريكا سيصبح تحت رحمة الصين .

حذر وزير الخارجية الأميركي الأسبق، **هنري كيسنجر**، من أنه يجب على الولايات المتحدة والصين أن تضعا حدوداً للمواجهة، وإلا فإن العالم سيجد نفسه في وضع مماثل للحرب العالمية الأولى. ونقل تقرير لوكالة " بلومبيرغ " عن كيسنجر (٩٧ عاماً) قوله، خلال جلسة نقاش افتراضية، نظمها النادي الاقتصادي بنيويورك، إنه يعتقد أن الولايات المتحدة والصين، اللتين يمكن أن يسمى نزاعهما بـ " حرب باردة جديدة "، يجب أن ترسما حدود المواجهة، مشدداً على أنه دون ذلك يستحيل تحقيق خفض عام للتصعيد. وأكد الوزير الأسبق الملقب بـ " ثعلب الدبلوماسية الأميركية "، قناعته بأن الوقت قد حان لتدرك الولايات المتحدة المتغيرات في العالم الحديث، وهي أمور لفت إلى أنها " معقدة للغاية " بحيث لا يمكن لدولة واحدة أن تستمر في الحفاظ على هيمنتها في نفس الوقت، سواء في الاقتصاد أو في المجال الاستراتيجي.

وكان كيسنجر قد صرح في عام ٢٠١٩ بأن الصراع بين الولايات المتحدة والصين قد يؤدي إلى " عواقب وخيمة " من شأنها أن تكون " أسوأ من عواقب الحروب العالمية "، ولتفادي ذلك، نصح البلدين بحل خلافاتهما.

يُشار أيضاً إلى أن وزير الخارجية الصيني **وانغ يي**، كان قد أعلن في يوليو الماضي أن بكين ستتخذ إجراءات حازمة وحاسمة ضد واشنطن إذا تدهورت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. كما ذكر فإن كيسنجر يدعو أمريكا إلى التفاهم مع الصين لحكم العالم، وإلا فإن الأوضاع ستأخذ منحى سيء وقد يدخل العالم في عواقب وخيمة كما قال . وحتى الآن فإن الصين ترفض التفاوض مع أمريكا.

ان الوقت المتبقي لأمريكا قبل الدخول في مستنقعها الداخلي قصير نسبياً، وهي ستحاول بكل الوسائل جر الصين إلى التفاوض، وذلك عبر العقوبات الاقتصادية التي قد تتطور إلى اشتباكات محدودة خارج البلدين (أمريكا تملك قدرات هائلة للحرب خارج حدودها، ولكن الصين تملك امكانية أكثر من هائلة داخل أراضيها بما فيها تدمير كامل الاسطول الامريكي القريب من ١٠٠٠ كلم من أراضيها، لذلك لا مصلحة لأمريكا بمهاجمة البر الصيني) وقد تصل إلى حصار الصين عبر اغلاق مضيق ملقا المواجه لسنغافورة حيث توجد قاعدة عسكرية امريكية امام الصادرات والواردات الصينية حيث تمر ٧٥٪ منها من هذا المضيق.

ثالثاً: الوضع الاقتصادي: ضربت الكارثة التي وقعت يوم الأربعاء، ١٢ مارس

في سوق الأسهم الأوروبي أكثر من أي مكان آخر، فكان سقوط المؤشرات الأوروبية عامة، وكذلك في أسواق كل من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا والنمسا وهولندا الأكبر في

التاريخ! بالنسبة لألمانيا، كان ذلك اليوم هو الأسوأ منذ أكثر من ٣٠ عاما، منذ يوم "الاثنين الأسود" ١٩ أكتوبر عام ١٩٨٧ .

لقد انخفضت البورصات الأوروبية على مدى ٤ أيام من الأسبوع الجاري بنسب تتراوح ما بين ٢٠-٢٣٪، وهو وضع أسوأ بكثير مما كان عليه الوضع عام ٢٠٠٨ . وعلى مدى ثلاثة أسابيع، خسرت البورصات في ألمانيا وفرنسا ٣٣٪، في المملكة المتحدة ٣٠٪، الولايات المتحدة ٢٦٪، اليابان ٢٨٪، بمعنى أنه خلال هذه الأسابيع الثلاثة تم تدمير نمو الأسهم الذي حدث على مدار ٤-١٠ سنوات.

مؤشر مرعب آخر: على خلفية الانهيار، وعد البنك الفيدرالي الأمريكي بضخ ١,٥ تريليون دولار خلال يومين فقط، وهو ما علّق عملية الانهيار لمدة نصف ساعة فقط، ثم عاود انهيار البورصات الأمريكية تسارعه إلى ١٠٪. وعندما وصلت هذه الأموال إلى البنوك، شهدت مؤشرات الأسواق نموا طفيفا.

تأملوا! لقد طبع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي زهاء ١,٥ تريليون دولار بكبسة زر في يومين، وهو ما يعادل ضعفي حجم الدولارات المتداولة في الاقتصاد العالمي قبل أزمة عام ٢٠٠٨ ، وكان حجم الدولارات المتداولة في العالم هو ٤,٢ تريليون دولار. لكن هذا ليس كل شيء!!! فوفقا للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، يمكن أن يصل إجمالي المبلغ المطبوع، إلى ٤ تريليونات دولار!!! أي أن عدد الدولارات المتداولة في العالم، خلال ٣ أسابيع، قد يتضاعف تقريبا دون زيادة مقابلة في حجم السلع. على العكس من ذلك قد ينهار الاقتصاد العالمي، ويصبح التضخم المفرط في أمريكا بذات المستوى في زيمبابوي وفنزويلا، وهو ما أصبح فعليا مسألة وقت.

فما الذي دفع البنك المركزي الأمريكي إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات الانتحارية؟ ولماذا كان الانهيار في سوق الأسهم فظيعا جدا إلى هذا الحد؟

إن الخطر الرئيسي ظل كما كان الوضع في عام ٢٠٠٨ ، وهو أن العالم يعيش في الديون. وكضمان للقروض، كانت ولا زالت تستخدم بعض الأصول، والتي غالبا ما تكون هي الأسهم. وعندما يبدأ هذا الانخفاض الحاد في البورصات، يلجأ الدائنون إلى المدينين طلبا إما لزيادة الضمان بشكل عاجل، أو لإعلان الإفلاس، وبعد ذلك تصبح تلك الضمانات ملكا للبنوك. لا يحتاج البنك لهذه الأسهم والعقارات وغيرها من الأصول، لذلك فهو يبيعهها، فيزداد اختلال التوازن بين العرض والطلب، ثم الانخفاض اللاحق في الأسعار، حتى يبدأ رد الفعل المتسلسل للإفلاس وتصفية الأصول. تلك هي آلية "الاثنين" و"الخميس" وغيرهما من الأيام السوداء.

وما يوضح الحجم الحقيقي للكارثة هو انخفاض قيمة "الملاذات/الأصول الآمنة" الذهب والفضة بنسبة ٣٪ في هذه الأيام. حتى الذهب انخفض، على خلفية الذعر

العالمي المهول، بينما يبحث الجميع عن ملاذات آمنة!!! أي أن المدينين باعوا كل ما لديهم، بما في ذلك الذهب وآخر ما يستتر أجسادهم لسداد الديون. والآن تعاني كل البنوك والشركات حول العالم من نقص حاد في الأموال، ومن المفارقات أن الدولارات تحديدا هي ما يعاني الجميع من نقصها، لأن جميع القروض بالدولار. سوف تكون الخطوة التالية في انهيار النظام المالي هي فقدان الثقة، حينما يتوقف المرء عن الثقة في وضع شريكه التجاري، وما إذا كان سيفلس غدا أم لا. ثم تتوقف البنوك عن إقراض المصانع، وإقراض بعضها البعض، لأنها غير واثقة في أي أحد أو أي مؤسسة، وهو ما سيوقف حرفيا أي نشاط اقتصادي، فينهار النظام المالي. موجة كهذه كادت أن تدفن الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٨، لكن الاحتياطي الفدرالي خلق تريليونات الدولارات من العدم، ليغرق بها السوق العالمية بالكامل، بحيث لم يعد لدى البنوك فرصة للإفلاس، وبالتالي أجّلت عملية الانهيار مؤقتا. بعد أزمة عام ٢٠٠٨ ارتفع عدد الدولارات المتداولة في العالم لعدة سنوات من ٠,٨ تريليون دولار قبل الأزمة إلى ٤,٥ تريليون دولار. ويمكن أن يزداد هذا الرقم بمقدار ٤ تريليونات أخرى!!!! ولا تنسوا أن البنوك المركزية الأوروبية والإنجليزية واليابانية قد فعلت الأمر نفسه.

يمكن لأحدهم أن يقول: وماذا هنالك، طبعوا ٤ تريليونات عقب اندلاع أزمة ٢٠٠٨، ولم يكن هناك تضخم مفرط، وسيطبعون ٤ تريليونات الآن، البورصات تنمو... الحقيقة هي أن الأسعار تعني التوازن بين كمية المال وكمية البضائع. فإذا قمت بطباعة ضعف كمية الأموال "من الهواء"، فلا بد أن ترتفع الأسعار. وإذا قمت بطباعة المزيد من الأموال، فلا بد أن يحدث تضخم مفرط كما حدث في زيمبابوي. هذا هو قانون الاقتصاد، وقانون الحفاظ على الطاقة في علم الفيزياء أيضا. ولكن، لماذا لا يوجد تضخم في نظام الدولار بعد؟

يوجد هذا التضخم، لكنه في قطاعات منفصلة، وليس في السلع الاستهلاكية لسببين: ١- إن تريليونات الدولارات واليورو والين التي تمت طباعتها عقب الأزمة السابقة أدت إلى تضخم فقط في القطاعات التي لم يتم فيها تلبية الطلبات. بمعنى، أن الغرب يتميز عموما بارتفاع مستوى المعيشة، وقد وصل الأمريكيون والأوروبيون إلى حد التشبع في استهلاك السلع اليومية. أي أن الأمريكي سوف يأكل نفس عدد شطائر الهامبورغر ويشرب نفس عدد أكواب اللبن التي سوف يشربها بالراتب الحالي، حتى لو أعطيناه ألف دولار إضافية، لأنه يأكل الحد الأقصى، وليس بإمكانه أن يستهلك أكثر. يعني ذلك أن ٤ تريليونات دولار إضافية لا يمكن أن تجعل الأمريكيين يرغبون في شراء ٤ تريليونات شطيرة هامبورغر إضافية، لأنهم يستهلكون فعليا

الحد الأقصى من الهامبورغر. أي أن الطلب الإضافي على السلع الاستهلاكية الأساسية لا يزداد بضع تريليونات جديدة. لكنه يزداد في مجالات أخرى لا يتم فيها تلبية الطلب، مثل التعليم والصحة والإسكان وسوق الأوراق المالية، وهي القطاعات التي نلمس فيها ارتفاعا في أسعار كل شيء، بل وتضاعفت تلك الأسعار في السنوات الأخيرة. هذا بالتحديد هو الفرق بين أمريكا وزيمبابوي، فالطلب على الهامبورغر سينمو ١٠٠ مرة، إذا ما منحت الفرد في زيمبابوي ١٠٠ دولار إضافية، وسيكون هناك تضخم مفرط على الفور. أما إذا ما منحت الأمريكي ١٠٠ دولار إضافية، فسوف يستثمرها في الأسهم، وسيحدث تضخم في سوق الأسهم.

٢- طالما لم يكن هناك أي نقص في السلع اليومية في السوق، فلن تؤدي تريليونات الدولارات إلى التضخم المفرط.

ووفقا لأحدث التقديرات لبنك أتلانتا الاحتياطي الفدرالي، سينخفض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في الربع الثاني من العام الحالي بنسبة ١,٩٪. ولن ينجو جزء كبير من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من الحجر الصحي الحالي، حتى مع وضع جميع برامج المساعدة الحكومية في الاعتبار، ويتحدث الأطباء بالفعل عن موجات ثانية وربما عديدة من الوباء. في الوقت نفسه يعترف المزيد من الاقتصاديين، وحتى المسؤولين، أن الركود لن يكون على شكل حرف V بالإنجليزية، أي هبوط ثم زيادة حادة، وإنما على شكل حرف L، أي سقوط ثم ركود طويل. لقد تضاعفت البطالة في أبريل الماضي إلى أكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى ١٤,٧٪، ومن المرجح أن تستمر في النمو لبعض الوقت على الأقل.

كذلك انفجر عجز الموازنة الأمريكية، ووفقا للتوقعات قد يقترب من ٤ تريليونات دولار هذا العام، وهذا إذا لم تضطر البلاد إلى فرض حجر صحي جديد قرب نهاية العام. كل ذلك يجبر الاحتياطي الفدرالي على طباعة دولارات غير مغطاة بكميات لا تصدق، وبسرعة مذهلة. وعلى مدى العامين الماضيين، بلغ حجم الدولارات المتداولة الضعف تقريبا، وأثناء شهري الربيع بعد انهيار مارس، ارتفعت القاعدة النقدية للاحتياطي الفدرالي (حجم الدولارات المتداولة) بمقدار ٢,٨ تريليون دولار، لتصل إلى ٧ تريليون دولار. إنه ذات النهج الذي سارت عليه الأرجنتين وفنزويلا وزيمبابوي وغيرها من البلدان التي عانت من التضخم المفرط من قبل. بالطبع، فإن مخزون قوة الدولار، كعملة عالمية أكبر، لكن هذا قد يؤدي إلى انخفاضه فحسب، لكنه لن يمنعه. لقد خفف هذا التدفق من المال من الكارثة الاجتماعية مؤقتا وجزئيا، كما أنه أعاد مرة أخرى سوق الأسهم إلى ذروتها، لكن كما يحدث دائما، أصبح الأغنياء أكثر ثراء، على خلفية فقر الفقراء، واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وازدياد

التفسخ الطبقي. لم تعد سوق الأوراق المالية تعكس الواقع هي الأخرى، وتوقفت عن أداء وظيفتها. لقد ماتت الرأسمالية في أمريكا.

بعد نصف عام ، مع فقدان ملايين الوظائف وإفلاس آلاف الشركات في الولايات المتحدة بسبب فيروس كورونا الجديد ، فإن كلمة تباطؤ غير كافية لوصف حجم وسرعة الانهيار الاقتصادي. واعتباراً من ٣١ أغسطس ٢٠٢٠ ، أشارت Yelp الى أن ٧٣٥،١٦٣ شركة تم إغلاقها. يأخذ موقع Yelp في الاعتبار أيضاً الشركات التي أصبحت عمليات إغلاقها دائمة. زاد هذا الرقم بشكل مطرد خلال الأشهر الستة الماضية ، حيث وصل الآن إلى ٩٧٩٦٦ شركة ، يمثل ٦٠٪ من الأنشطة التجارية المغلقة التي لن يُعاد فتحها. وساعد تحرك مجلس الاحتياطي الفيدرالي لشراء ٧٥٠ مليار دولار من ديون الشركات ، وبرنامج إقراض مين ستريت الذي يقدم ٦٠٠ مليار دولار في شكل قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، الشركات المثقلة بالديون على تجنب الإفلاس. لكنها أضافت أيضاً إلى كومة الديون.

قال **ديفيد غولي** ، أستاذ الاقتصاد في جامعة بنتلي بولاية ماساتشوستس ، إن إصدار الديون غير الاستثمارية ، الذي يستهدف في الغالب سوق السندات غير الاستثمارية ، "ارتفع بشدة" في الأشهر القليلة الماضية. وأضاف : على المدى الطويل ، ليس من الواضح ما إذا كانت الشركات المثقلة بالديون الآن ستكون قادرة على البقاء ، خاصة في صناعات مثل السفر والترفيه. وكتبت جمعية السفر الأمريكية رسالة موقعة من ١٤ من قادة الصناعة تطلب من الرئيس ترامب والكونغرس توسيع نطاق اختبار فيروس كورونا لإحياء قطاع السفر المتعثر. وحذرت الجمعية من أن قطاع السفر قد ينتج أقل بمقدار ١,٢ تريليون دولار للاقتصاد الأمريكي بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ عن العام السابق. والعديد من القطاعات الأخرى تعاني وستبحث الشركات عن شريان الحياة.

من المحتمل أن تحدث عمليات إغلاق وتسريح أعمال إضافية على نطاق واسع. وكلما طالبت المشاكل الاقتصادية ، زاد احتمال بدء التعثر في السداد ، خاصة في قطاع الدرجة غير الاستثمارية في سوق الديون.

وقال **إمري تيفتيك** ، مدير الأبحاث بمعهد IIF ، إن الكثير يعتمد على مدى احتواء الفيروس ومعالجته. وقال لنيوزويك: "إن فترة طويلة من الاقتراض الزائد من قبل الشركات أمر مستحيل خاصة إذا استمرت عائدات الشركات في الضعف".

وذكر **جوناثان بروجارد** أستاذ المالية في كلية ديفيد إكليس للأعمال بجامعة يوتا ، مجلة نيوزويك ، إنه يتوقع أن يرى زيادة في حالات التخلف عن السداد في الأشهر المقبلة. ويبدو أن "الانتعاش المأمول بشدة على شكل حرف V لم يحدث. لا ينبغي

أن تكون هذه الزيادة مفاجأة نظراً لأننا شهدنا انخفاض الطلب على العديد من المنتجات والخدمات".

"كلما طالت مدة انتشار مرض كورونا على الحياة وانتشاره ، زاد عدد حالات التخلف عن السداد التي ستحدث. ماذا سيحدث اذا تخلفت الشركات عن سداد قروضها تجاه البنوك. ان البنوك الامريكية تقوم بعد قرار البنك الفدرالي الغاء ال ١٠٪ احتياط الزامي للقروض الى صفر ، فاصبح بالامكان البنوك بيع قيمة قرض ما الى ما لا نهاية بعد ان كانت عشرة مرات . مثلاً كان يمكن للبنك الذي يملك مئة دولار إقراض الف دولار-عشرأضعاف المبلغ- والآن بعد قرار البنك الفيدرالي تصفير الاحتياط الالزامي يمكن اقراض المئة دولار ألف مرة أو مليون مرة طالما هنالك من يطلب قرضاً ويمتلك شروط المصرف للاقراض التي اضحت شديدة التساهل بأمر من البنك الفيدرالي .(هذا جنون مطلق اذ يكفي عدم سداد واحد ممن اقترضوا المئة دولار وهو امر اكثر من طبيعي في هذه الازمة الى ضياع المئة دولار وهي راس المال) ان تطور الازمة سيؤدي حتما الى افلاس البنوك وضياع اموال المودعين وانتهاء النظام المالي كما نعرفه .

"إذا كانت هناك جولة أخرى من عمليات الإغلاق الكبيرة ، فيرجح أن الحكومات والبنوك المركزية ستحتاج إلى تمديد الدعم الذي كانت تقدمه لمنع قطاعات كبيرة من الاقتصاد من الانهيار". وسارعت الشركات التي كانت بحاجة إلى المال لتعويض الأرباح المفقودة بسبب الوباء إلى الاقتراض. وأصبح إصدار سندات الشركات من الدرجة الاستثمارية بالفعل أكثر هذا العام منه في عام ٢٠١٩ بأكمله.

بين يناير ويونيو ، قدمت ٣٦٠٤ شركة إفلاساً بموجب الفصل ١١ (وضع الشركة تحت اشراف المحكمة وايقاف الدعاوي القانونية للمدينين تمهيدا لاعادة هيكلتها)، وفقاً لبيانات من شركة الخدمات القانونية Epiq، بزيادة سنوية قدرها ٢٦ بالمائة. ويفكر عشرات الآلاف غيرهم في سداد الديون في الوقت المحدد أو الحفاظ على الاستثمار والوظائف. في مثل هذه الأزمة غير المسبوقة ، تعرض آجال استحقاق الديون سبل عيش ملايين الأمريكيين للخطر. ومن غير المحتمل أن يقوم المقرضون من القطاع الخاص بإصدار قروض شخصية أو تجارية صغيرة أو ديون الشركات. سيكون للقروض وخطوط الائتمان الحالية تعهدات ويمكن استردادها ، ولن يمكن الوصول إلى خطوط ائتمان جديدة. وعرض بنك الاحتياطي الفيدرالي المساعدة للشركات ذات الدرجة الاستثمارية الفرعية ، أو جهات الإصدار ذات التصنيف غير الهام ، مما فتح ٢,٣ تريليون دولار من الائتمان للشركات والحكومات المحلية والاقتصاد الأوسع.

وأعلن وزير الخزانة **ستيفن منوتشين** ، إنه سيمدد مجموعة برامج الإقراض للشركات والحكومات والأفراد والذي كان مقرراً أصلاً أن تنتهي في ٣٠ سبتمبر الماضي حتى نهاية العام. وفي الوقت نفسه ، فإن عواقب عودة ظهور كورونا غير معروفة وأسواق الأسهم وسندات الشركات لا تسعير في الموجة الثانية.

وقال **ديفيد غولي**: "إنه إذا حدث إغلاق ثان، فسيكون مدمراً للتدفق النقدي للشركات المثقلة بالديون، ومن المحتمل أن تسعى عشرات أو حتى مئات الشركات إلى إعادة التفاوض، أو التوقف مؤقتاً، أو ربما حتى التخلف عن سداد مدفوعات الفائدة".

ربما تواجه أمريكا أزمة سكن الأشد في تاريخها. جرت دراسات عدة حول فقدان الوظائف المرتبطة بـ كورونا والمصاعب الاقتصادية التي ستحد من قدرة المستأجرين على دفع الإيجار أثناء الوباء. إن هذه التحليلات تتقارب مع تنبؤات رهيبية: إذا لم تتغير الظروف ، فإن ٢٩-٤٣ ٪ من الأسر المستأجرة معرضة لخطر الإخلاء. وقد ضرب كورونا عندما كانت ٢٠,٨ مليون أسرة مستأجرة (٤٧,٥ ٪ من جميع الأسر المستأجرة) مثقلة بالفعل بتكلفة الإيجار، ويُعرّف عبء تكلفة الإيجار بأنه: "الأسر التي تدفع أكثر من ٣٠ ٪ من دخلها مقابل الإيجار" ، وعندما بدأ الوباء كانت ١٠,٩ مليون أسرة مستأجرة (٢٥ ٪ من جميع الأسر المستأجرة) تنفق أكثر من ٥٠ ٪ من دخلها على الإيجار كل شهر. وأنفقت غالبية الأسر المستأجرة التي تعيش تحت خط الفقر ما لا يقل عن نصف دخلها على الإيجار في عام ٢٠١٨ ، حيث أنفق واحد من كل أربعة أكثر من ٧٠ ٪ من دخلهم على تكاليف الإسكان. وبسبب النقص المزمع في التمويل من قبل الحكومة الفيدرالية ، تلقى واحد فقط من كل أربعة مستأجرين مؤهلين مساعدة مالية فيدرالية. مع خسارة أربعة ملايين وحدة سكنية ميسورة التكلفة على مدى العقد الماضي ونقص ٧ ملايين شقة ميسورة التكلفة متاحة للمستأجرين ذوي الدخل المنخفض ، وأصبح العديد من المستأجرين عرضة للإخلاء. وفي الوقت نفسه ، فإن نقص الدخل الإيجاري يعرض مالكي العقارات المؤجرة لخطر الضرر. قد يكون المستثمرون الأفراد ، الذين غالباً ما يفتقرون إلى الوصول إلى رأس مال إضافي، عرضة للخطر بشكل خاص. في الوقت الحالي، بينما يمتلك مالكو العقارات ٢٢,٧ مليون من أصل ٤٨,٥ مليون وحدة إيجارية في سوق الإسكان ، فإن أكثر من النصف (٥٨ ٪) لا يمكنهم الوصول إلى أي خطوط ائتمان قد تساعدهم في حالات الطوارئ. يواجه الملاك الذين يطردون المستأجرين تكاليف المحكمة ، والشغور على المدى القصير أو الطويل ، وإعادة التكاليف ، وفقدان ٩٠-٩٥ ٪ من متأخرات الإيجار عن طريق البيع إلى محصل الديون أو طرف ثالث.

على المدى القصير ، قد يؤدي عدم وجود دخل من الإيجار إلى تكاليف غير متوقعة ، وعدم القدرة على دفع الرهون العقارية ودفع ضرائب الممتلكات والحفاظ على الممتلكات. على المدى الطويل ، فإنه يعرض أصحاب العقارات الصغيرة لخطر أكبر من الرهن والإفلاس. المجتمعات الملونة تتحمل أعباء الإيجار بشكل غير متناسب وتتعرض لخطر الإخلاء. من المرجح أن يكون الأشخاص ذوي البشرة الملونة مستأجرين ومن المرجح بشكل غير متناسب أن يكونوا من ذوي الدخل المنخفض ومثقلون بتكاليف الإيجار. أظهرت الدراسات من المدن في جميع أنحاء البلاد أن الأشخاص الملونين ، وخاصة السود واللاتينيين ، يشكلون ما يقرب من ٨٠٪ من الأشخاص الذين يواجهون الإخلاء. وحددت إحدى الدراسات أن الأسر السوداء أكثر عرضة للإخلاء بأكثر من ضعف الأسر البيضاء. في دراسة أجريت على ميلووكي ، شكلت النساء من الأحياء السوداء ٩,٦٪ فقط من سكان المدينة ، لكنهن شكلن ٣٠٪ من المستأجرين المطرودين. في بوسطن ، كانت ٧٠٪ من عمليات الإخلاء المقدمة من أسعار السوق في مجتمعات ملونة ، على الرغم من أن هذه المناطق تشكل ما يقرب من نصف سوق الإيجارات في المدينة. وجد باحثون من جامعة كاليفورنيا في بيركلي وجامعة واشنطن أن عدد عمليات الإخلاء للأسر السوداء بالتييمور تجاوز عدد عمليات إخلاء الأسر البيضاء بنسبة ٢٠٠٪ تقريباً ، حيث تجاوز معدل إخلاء المستأجرين السود معدل إخلاء المستأجرين البيض بنسبة ١٣٪. في مدينة نيويورك ، أشارت عينة من قضايا محكمة الإسكان إلى أن ٧٠٪ من الأسر في محكمة الإسكان ، عادة ما تكون سوداء و/أو من أصل إسباني. في ولاية فرجينيا ، ما يقرب من ٦٠٪ من الأحياء ذات الأغلبية السوداء لديها معدل إخلاء سنوي أعلى من ١٠٪ من الأسر ، أي ما يقرب من أربعة أضعاف المتوسط الوطني ، حتى عند التحكم في معدلات الفقر والدخل. في كليفلاند ، كانت المساحات العشرة الأولى لإيداعات الإخلاء من ٢٠١٦-٢٠١٨ جميعها عبارة عن مساحات ذات أغلبية سوداء ؛ ستة فقط لديهم معدلات فقر أعلى من ١٠٪.

يؤثر فقدان الوظيفة على الأشخاص الملونين بمعدلات أعلى بكثير من نظرائهم البيض. تسلط الأرقام الأولية من أبريل الضوء على هذا التفاوت: إن ٦١٪ من الأمريكيين من أصل إسباني و ٤٤٪ من الأمريكيين السود ، أو أحد أفراد أسرته ، قد تعرضوا لخسارة في العمل أو في الأجور بسبب تفشي فيروس كورونا ، مقارنة بـ ٣٨٪ من الأمريكيين البيض. يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة (الذين لديهم معدلات بطالة أعلى تاريخياً من عامة السكان) ، وأفراد مجتمع الميم (الذين يعانون من التشرد بمعدل غير متناسب) ، والمهاجرين غير المسجلين (غير المؤهلين للحصول على

تأمين ضد البطالة أو تلقي فحوصات تحفيزية) ، أن يكونوا جميعاً في تصاعد مخاطر الصعوبات الاقتصادية أثناء الجائحة.

أبلغت NMHC والرابطة الوطنية للشقق الكونجرس في أبريل أن "أكثر من ٢٥ بالمائة من الأسر التي تستأجر في الولايات المتحدة قد تحتاج إلى المساعدة في سداد المدفوعات " بسبب مصاعب الإيجار و كورونا ، مما يترجم إلى ما يقرب من ١١ مليون أسرة و ٢٥ مليون شخص. وفي دراسة تستند إلى خسارة الوظائف والأجور المتوقعة ، توقع برنامج الأمن المالي لمعهد أسبن أن ١٩ إلى ٢٣ مليون مستأجر في الولايات المتحدة معرضون لخطر الإخلاء حتى نهاية عام ٢٠٢٠ ، وهو ما يمثل ما يصل إلى ٢١٪ من الأسر المستأجرة. وبالمثل ، قدرت شركة Amherst Capital ، وهي شركة استثمار عقاري ، في يونيو أن ٢٨ مليون أسرة (٦٤ مليون شخص) معرضة لخطر الإخلاء بسبب كورونا.

قال **تيندائي كافيديزي** ، كبير الاقتصاديين في LendingTree لشبكة CNBC ، إن الزيادة في عمليات إخلاء العقارات المؤجرة يمكن أن يكون لها تأثير الدومينو على سوق الإسكان والاقتصاد الأوسع. وأضاف: "قد يكون هذا حقاً كارثياً، ويمتد إلى ما وراء صناعة الإيجار فقط " ويمكن أن " يؤثر على سوق الإسكان للأسرة الواحدة والاقتصاد ككل ". ودعا الحكومة الفيدرالية إلى اتخاذ إجراءات لوقف عمليات الإخلاء أثناء جائحة كورونا وتمديد إعانات البطالة الخاصة لمنع المزيد من الانهيار في الاقتصاد. كما مر سابقا نجد ان معظم المؤسسات والشركات الامريكية تعاني من مشاكل مالية حادة ، وتعالج مشاكلها بواسطة القروض للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحصولها على مساعدات الدولة للمؤسسات الكبيرة. إن نسبة كبيرة من المقترضين لا يستطيعون سداد قروضهم وبعضهم لا يستطيع تسديد الفوائد. ٣٠٪ من المستأجرين لا يستطيعون سداد ايجاراتهم . الجميع في أمريكا يعيش على الديون . اثرياء أمريكا لا يدفعون الضرائب (ترامب كان يدفع ٧٥٠\$ ضرائب) لان معظم ثرواتهم هي اسهم في شركات ومع ارتفاع قيمة الاسهم ترتفع قيمة هذه الثروات ولا يترتب عليهم اي ضريبة الا في حال بيع هذه الاسهم ، فيتم دفع الضريبة على الارباح بين سعر الشراء والبيع . بما ان الاثرياء لا يبيعون اسهمهم فتزداد الثروة رقميا وليس ضريبيا. سنناقش بعض الرقام المأخوذة من الجدول الاساسي من موقع USDEBTCLOCK.ORG وهو موقع رسمي امريكي يعرض لحظيا الارقام الخاصة للاقتصاد الامريكي ، والارقام المدرجة مأخوذة من ١٦-١٠-٢٠١٦ و ١٦-١٠-٢٠٢٠ .



16/10/2016

16/10/2020

US NATIONAL DEBT	\$20,023,070,645,361
US TOTAL DEBT	\$67,157,180,629,390
M2 MONEY SUPPLY	\$13,471,308,521,792
CURRENCY AND CREDIT DERIVATIVES	\$503,517,425,445,867
US DEBT HELD BY FOREIGN COUNTRIES	\$6,249,802,303,390
US TRADE DEFICIT	\$734,701,123,171
TOTAL NATIONAL ASSETS	\$129,581,778,866,478

US POPULATION	330,279,499
FULL-TIME WORKERS	122,518,888
PART-TIME WORKERS	25,157,092
US RETIREES	59,865,837
DISABLED (SSI)	10,499,931
FOOD STAMP RECIPIENTS	44,643,939
STATE/LOCAL EMPLOYEES	19,171,577
FEDERAL EMPLOYEES	4,249,887

US NATIONAL DEBT	\$27,056,248,886,197
US TOTAL DEBT	\$82,536,837,626,375
US M2 MONEY SUPPLY NOW	\$18,686,426,000,462
CURRENCY AND CREDIT DERIVATIVES NOW	\$569,698,850,940,048
US DEBT HELD BY FOREIGN COUNTRIES	\$7,125,254,884,305
US TRADE DEFICIT	\$830,014,182,014
US TOTAL NATIONAL ASSETS	\$122,861,201,633,811
US UNFUNDED LIABILITIES	\$155,007,613,757,177

US POPULATION	330,279,499
FULL-TIME WORKERS	122,518,185
PART-TIME WORKERS	25,157,091
US RETIREES	55,154,670
US DISABLED	9,750,878
FOOD STAMP RECIPIENTS	44,642,831
GOVERNMENT EMPLOYEES	23,861,006

يمكن ملاحظة ما يلي:

الدين العام كان حوالي ٢٠ ترليون دولار واصبح حوالي ٢٧ ترليون دولار اي بزيادة ٧ ترليون دولار تقريبا ١,٧٥ ترليون سنويا.

الديون الامريكية الكلية (تشمل ديون الدولة والشركات والافراد) كانت حوالي ٦٥,١٥ ترليون دولار واصبحت حوالي ٨٢,٥٣ ترليون دولار اي بزيادة حوالي ١٧,٤ ترليون دولار تزيد عن الناتج القومي العالمي المقدر بين ٧٠ و ٧٥ ترليون دولار تقريبا ٤,٣ ترليون دولار سنويا توازي الاموال المطبوعة للبنك الفيدرالي الامريكي من بداية وجوده حتى اليوم وهذه ارقام فلكية.

قيمة أمريكا كانت حوالي ١٢٩,٦ ترليون دولار واصبحت حوالي ١٢٢,٩ ترليون دولار اي بخسارة ٧ ترليون دولار اي بخسارة ١,٧٥ ترليون دولار سنويا .

النتيجة وبحساب بسيط نجد ان الخسارة السنوية لأمريكا = ٤,٣ ترليون دولار الزيادة السنوية للديون + ١,٧٥ ترليون دولار تراجع الاصول السنوي = حوالي ٦ ترليون دولار سنويا تقريبا نصف الناتج القومي الصيني .

ان اخطر رقم هو الفرق بين قيمة اصول أمريكا والتزاماتها المالية = حوالي ١٢٢,٩ ترليون دولار اصول أمريكا - حوالي ١٥٥ ترليون دولار التزامات أمريكا المالية =

- ٣٢,١ ترليون دولار وهو يعادل ١,٥ الناتج القومي الامريكي. الآن لننظر الى الناحية الاخرى ، هل ستستطيع الطبقة العاملة الامريكية إيفاء

الديون والنهوض بأمريكا من جديد . من الجدول نجد ان عدد سكان أمريكا حوالي ٣٣٠ مليون نسمة ، عدد الموظفين بدوام كامل حوالي ١٢٢ مليون بينهم حوالي ٢٤ مليون موظف ولاية وفيدرالي وهي وظائف خدمية وامنية غير انتاجية (overhead)، وعلى افتراض ان باقي العمال جميعهم (هذا غير صحيح) من المنتجين ٩٨ مليون منتج . على هؤلاء المنتجين الصرف على :

- ١- ٥٥ مليون متقاعد تقريبا (معيشة + علاج)
- ٢- ١٠ مليون معاق تقريبا (معيشة + علاج)
- ٣- ٢٤ مليون موظف ولاية وفدرالي وعائلاتهم تقريبا (معيشة + علاج + دراسة

٤- تجهيزات وابنية وطرق و اسلحة ومدارس وجامعات

٥- مساعدة حوالي ٤٤ مليون فقير (foodstamp)

٦- معيشة وعلاج عائلاتهم

٧- تعويض عن العجز السنوي ٦ ترليون دولار اي ٦١٠٠٠ دولار لكل منتج

علما ان المدخول السنوي ل ٦٥٪ من المنتجين مدخولهم اقل من ٥٠٠٠٠ دولار قبل اقتطاع الضريبة.

كما قلنا سابقا ان كبار الاثرياء لا يدفعون الضرائب (ترامب ثروته حوالي ١٠ مليار دولار ، دفع ٧٥٠ دولار ضريبة) . كما تدل الارقام فان أمريكا لن تستطيع دفع التزاماتها فضلا عن دفع ديونها .

لنتحدث قليلا عن الاسهم الامريكية . كانت اسواق الاسهم تمثل حقيقة السوق من عرض وطلب . منذ قرار البنك الفيدرالي تخفيض الفوائد الى حوالي الصفر وقرار الحكومة الامريكية السماح للشركات الامريكية الاستدانة لشراء اسهمها بدأ الجنون في سوق الاسهم وخاصة للشركات الكبرى ذات القدرات الكبيرة في اسواق الائتمان ، بشراء اسهمها عبر قروض بنكية ، فيزداد الطلب على الاسهم فترتفع قيمتها فيعطي ذلك الحق للشركة التي زادت قيمتها بسبب ارتفاع قيمة اسهمها بالحصول على قروض اكبر وتستطيع بواسطتها شراء اسهم اكثر فترتفع قيمة الاسهم اكثر واكثر وهي حلقة جنونية مفرغة جعلت الاسهم تتجه نحو القمر والاغنياء يزدادون ثراء والمدراء العامون للشركات الكبرى يحصلون على المكافآت الخيالية لانهم استطاعوا زيادة قيمة شركاتهم .

ان المحدد الحقيقي لتحديد هل قيمة اي سهم عادلة هم معادلة P/E حيث P هو قيمة السهم و E هو العائد السنوي للسهم ، القيمة العادلة للسهم في سعر الفائدة الصفرية تقريبا يجب ان تكون بين ١٥-١٦ ، اي تحتاج الى ١٥ سنة لاسترجاع

راس المال . حاليا المعدل العام لهذه المعادلة ٣٢ والمعادل لشركة 50 APPLE اي انك بحاجة الى ٥٠ سنة لاسترجاع راس مالك ولا زال هنالك اقبال على شراء السهم وهذا جنون . ان الازمة الاقتصادية القادمة ستدمر سوق الاسهم التي ستهبط ٧٠-٨٠٪ ، وستفلس الشركات ، وتختفي اموال المودعين في البنوك حيث قامت البنوك باقراض اموالهم عدة مرات وفي ظل افلاس الشركات وعدم القدرة على السداد ستختفي اموال المودعين . مع انهيار الاسهم ستختفي اموال صناديق نهاية الخدمة ، وبالتالي ضاعت اموال المتقاعدين . وسيصبح الملايين من العاطلين عن العمل والمتقاعدين في الشارع بدون اي مدخرات . وعندها ستتدخل الحكومة لمحاولة انقاذ الوضع بطباعة الاموال وتوزيعها ، وهذا يعني طباعة عشرات الترليونات من الهواء وانهايار حتمي للدولار.

توقع الخبراء الاقتصاديون قبل جائحة كورونا ازمة اقتصادية حادة في أمريكا سنة ٢٠٢٠ ولكن بسبب الانتخابات الرئاسية وكورونا تم ضخ كميات هائلة من السيولة لتأخير الانهيار، ويتحدث الخبراء الان عن انهيار اقتصادي في ربيع ٢٠٢١ .

رابعاً: ظهور وتداعيات وباء كورونا: يتساءل الناس هل كورونا تطور معملياً او داخل جسد خفاش في الصين ، واذا كان مخلوق هل هو مخلوق معملياً في ووهان ام في غيرها من البلدان؟ . والاسئلة التي يجب ان تسال هنا :

١- هل يمكن ان يخلق كورونا معملياً؟

٢- ما هي الافادة ومن المستفيد من تخليقه؟

نبدأ بالسؤال الاول هل يمكن ان يخلق كورونا معملياً؟ الجواب هو نعم . أصبح العلماء في أستراليا أول من يتمكن من تخليق فيروس كورونا جديد في المعمل خارج الصين، فيما وصفوه بـ " اختراق مهم " . كما توصل علماء في الصين إلى إعادة تخليق الفيروس، وشاركوا سلسلة الجينوم (أي الحامض النووي) الخاصة به مع غيرهم، ولكن لم يطلعوهم على الفيروس نفسه.

علما ان هنالك عدداً من الدول اهمها أمريكا وروسيا يملكون قدرات تفوق كثيرا استراليا والصين لخبرتهم الطويلة في الاسلحة الجرثومية . فاذا استطاعت الصين واستراليا تصنيعه فان روسيا وأمريكا قادرين على ذلك .

السؤال الثاني من المستفيد من تخليقه؟للإجابة عن هذا السؤال يجب تحديد ماذا يفعل كورونا في الجسم البشري:

١- ينتقل الفيروس في الهواء ويدخل الجسم عبر العين والانف والفم .(يمكن ان يصيب اي انسان).

٢- حضانة طويلة ، لا تظهر العوارض الا بعد فترة من الاصابة وبعضهم لا

تظهر عليه اية عوارض (حضانة طويلة=نشر الفيروس بسرعة وعلى نطاق واسع)

٣- عوارض تشبه مرض شائع(عوارضه تشبه الانفلونزا الشديدة وكثير من الوفيات سجلت كالتهاب رئوي حاد).

٤- نسبة وفيات منخفضة في الاجسام السليمة .

٥- حالة الخوف من الاصابة تسبب التباعد الاجتماعي والازمات الاقتصادية (لاستحالة تحديد المصابين في اثناء الحضانة التي قد تستمر ١٤ يوما).

طبقاً لنظرية كيسنجر حتى لا تشيخ أمريكا يقول: " كل الامم تصعد ثم تهبط ،هذه حقيقة تاريخية لا تستطيع أمريكا تغييرها ،ولكن ما تستطيعه أمريكا ، انها عندما تهبط ان يهبط العالم امامها ،وبالتالي تبقى سيدة العالم " . حاليا فان أمريكا في حالة هبوط ،وبالتالي يجب هبوط العالم معها. ان ترامب يشجع الخلافات بين الدول في كل مكان من العالم ، بما فيها الخلافات بين حلفائه ، (وما الذي يحدث في الخليج حيث اجبر الدول الخليجية على المصالحة والتطبيع مع العدو الاسرائيلي ، مع عدم وجود مصالح مشتركة سوى العدا لايران، هذا التطبيع سيزيد المخاطر على الدول المطبوعة لتكون ارض الصراع الايراني الخليجي، ولن تستطيع اسرائيل تقديم اي مساعدة تذكر لهم غير التطبيل الاعلامي، ولم يستطع مصالحتهم مع بعض مع كل العوامل المشتركة التي تجمعهم). يضعف ترامب المؤسسات الدولية عبر الانسحاب منها والغاء المعاهدات الدولية التي تنظم الخلافات بين الدول ولا يبقى الا الشرطي الامريكي الذي يضبط كل هذه الخلافات ويبقيها تحت السيطرة . مع انهيار أمريكا التي ستصبح في افضل الاحوال كالاتحاد السوفياتي السابق قبل التفكك، يملك قوة عسكرية قوية ولا يملك الموارد لتشغيلها .هذه ستكون نهاية الشرطي الامريكي وتنفجر الصراعات كلها في العالم في آن واحد ، وتنشغل معظم الدول في مشاكلها الداخلية ومشاكل جيرانها ويضعف تدخلها في الازمة الامريكية القادمة .

ان الاداء الامريكي في بداية الجائحة يجعل المراقب يشعر ان أمريكا دولة عالم ثالث ولا تمتلك اي خبرات ولا ادوات تحكم. منع ترامب المسلمين من دخول أمريكا لحماية الامريكيين من ان داعشيا قد يقتل امريكي او اثنين، بينما اثناء الانتشار الكثيف لكورونا في الصين كان يتواجد ٢٠٠ الف امريكي في الصين لقضاء راس السنة الصينية ، فمن ولاية كاليفورنيا وحدها، وعادوا الى أمريكا بدون اي تحرك او اجراء من قبل الحكومة او الولاية . في موسم الانفلونزا في أمريكا يصاب حوالي ٦٠٠ الف يموت منهم ما بين ٤ الاف و٦ الاف شخص نتيجة الالتهابات الصدرية، لكن في موسم ٢٠١٩ مات ما يقارب الثلاثين الفا نتيجة الالتهابات الصدرية ، لماذا

لم يلفت الامر مركز مكافحة الامراض لهذا الارتفاع غير العادي للوفيات. بعد انتشار المرض في ووهان ووضع الحصار عليها وعزلها، تواصلت الحكومة الامريكية مع الحكومة الصينية لاجراء حوالي ٢٠٠ امريكي يعملون في ووهان، وبالفعل قام الصينون باخراج الامريكيين من ووهان، ووضعهم في قاعدة للجيش الصيني حيث تمت الفحوصات، وتبين اصابة عدد قليل منهم بكورونا، والباقي لم تثبت اصابته. طلبت السفارة الامريكية من وزارة الخارجية ارسال طائرتين، واحدة للمصابين والثانية لمن لم تثبت اصابته. المفارقة رفض وزير الخارجية ارسال طائرتين (لعدم وجود ميزانية)، وارسل طائرة واحدة في رحلة استمرت ١٢ ساعة الى احدى القواعد العسكرية الامريكية، حيث تم استقبال المرضى حسب قوانين مكافحة العدوى اما الباقين، فقد اجري معهم تحقيق طويل من قبل موظفين مدنيين عاديين بدون اخذ اي احتياطات لاحتمال انتقال عدوى.

ماذا تستفيد اميركا من كورونا:

١- ان أمريكا ستعرض قريبا الى انهيار اقتصادي كما شرحنا في الفقرة السابقة، وهذا الانهيار سيؤدي الى سقوط الدولار. وهذا سيؤدي الى نقل الممولين العالمين وصناديق الاستثمار اموالهم من الدولار المتراجع الى عملة اخرى اكثر امانا، وبالتالي تسريع الانهيار. كان متوقع انه في ٢٠٢٠ سيحدث الانهيار. ان انهيارا اقتصاديا عالميا سيخلق موجة من الخوف من الانهيار الكلي للدول والعملات العالمية، وبالتالي يصبح الدولار الاكثر امانا (قد تتخفف قيمته، لكنه لن تختفي كالبيورو مثلا). ان تحول المستثمرين الى الدولار سيؤخر الازمة ويضعف قوتها وهذا الذي شاهدناه عبر زيادة الاستثمار الخارجي في سندات الخزنة الامريكية بحوالي ترليون دولار). هذا كذلك ساعد في تأجيل الانهيار الى ٢٠٢١.

ان ازمة اقتصادية عالمية لا يمكن ان تتم بدون جائحة تمتلك قدرة الانتشار السريع، ولا تبيد المصابين، لان الاقتصاد بحاجة الى المنتجين والمستهلكين.

٢- يعاني المجتمع الغربي بشكل عام من كثرة المتقاعدين والمعاقين. ان تطور الانظمة الصحية والعناية بالمتقاعدين، ادى الى زيادة في اعمارهم بعد سن التقاعد، واصبحت تكاليف التقاعد باهظة لا تتحملها الصناديق الضامنة التي هي قريبة من الافلاس. لناخذ مثلا امريكا فقد صمم نظام التقاعد على أساس أن سن التقاعد هو ٦٤ سنة، ومتوسط الاعمار ٥٥ سنة، و ١٦ عامل لكل متقاعد، والفائدة السنوية ٨-١٠٪. اما حاليا: سن التقاعد ٦٤ سنة، متوسط الاعمار ٧٨ سنة، ٢ عامل لكل متقاعد، الفائدة السنوية اقل من ١٪. حاليا المال الداخل للصناديق اقل من الخارج منه، يتم التعويض عبر السحب من المخزون المالي وتضخيم اسعار الاسهم (معظم

اموال الصناديق تستثمر في الاسهم ،لذلك فان انهيار اسعار الاسهم سيؤدي الى الافلاس السريع للصناديق). ان جائحة ستؤدي الى انخفاض اعداد المتقاعدين والمعاقين مما يخفف من الازمة الاقتصادية القادمة .

٣- ان ازمة اقتصادية عالمية ستخفض صادرات الدول وبالتالي وارداتها من الدولار لذلك ستحتاج الى الاستدانة من البنك الفيدرالي الامريكي بكميات كبيرة لتأمين مشترياتها ، وهذا سيزيد الحاجة الدولار ويؤخر الانهيار. وقد قام البنك الفيدرالي الامريكي بعمليات سواب كبيرة (استبدال العملات المحلية للدول المدينة بدولارات امريكية) مع معظم حلفاء أمريكا باستثناء تركيا .

٤- ان الصراع الداخلي القادم قد يضطر البيض لاستعمال جائحة ما لتسهيل الانتصار وهذا قد يكون عبر ظهور تطور ما يؤدي الى ظهور جيل اكثر عدوانية واكثر فتك من كورونا الحالية في بعض المناطق التي قد تعاني السلطة صعوبة في السيطرة عليها . انها ليست المرة الاولى التي يستعمل فيه الجيش الامريكي الاسلحة الجرثومية لحسم صراع ، فقد تم استعمال الجدري ضد الهنود الحمر الذي دس لهم بالبطانيات المهذاة لهم .

قامت FEMA بشراء توابيت بلاستيكية كبيرة يوضع في كل منها بين عدد من الجثث ليتم نقلها بواسطة رافعة شوكية بقيمة مليار دولار في عهد اوباما ، وتم توزيعها على الولايات .(ما عليك الا إدخال FEMA Coffins في اي محرك بحث لتحصل على المعلومات حول الموضوع).وبررت FEMA هذا الامر بالحاجة للاستعداد في حالة الكوارث الطبيعية .

٥- ان انهيارا اقتصاديا في أمريكا في ٢٠٢٠ كما حدد عدد من الخبراء ، سيؤدي الى خسارة ترامب رئاسة الجمهورية ، وهذا ما سيحاول هو وانصاره الى تلافيه بكل الوسائل المشروعة والغير مشروعة .

٦- ان السبب الاساسي للحاجة لكورونا بنظرنا هو انه بعد الانهيار الاقتصادي الحتمي، سيجمل الشعب الامريكي النظام المالي أو السياسي أو الاثنين معا مسؤولية الانهيار، وسيطالب بالتغيير، وسيقرضه، لان الانهيار سيكون قاس جدا جدا ، وسيكون انهيار ١٩٢٩ شبه نزهة ، خاصة بعد الرفاه الذي كان يعيشه الشعب الامريكي قبل الانهيار . لذلك فان النظام المالي والسياسي سيفعل المستحيل لتفادي ذلك، وليس افضل من جائحة مثل كورونا لتحميلها كامل المسؤولية وان النظام القديم كان الافضل للشعب الامريكي وكان يعيش في رفاه يحسده عليها العالم ، لكن كورونا هو السبب في الانهيار وليس هم . ان النظام المالي والسياسي يتحكم بالنظام الاعلامي العالمي وسيستطيع اقناع الشعب الامريكي بهذه النظرية . بعدها

سيعود النظام القديم بعد الانهيار للعمل بنفس طرق العمل القديمة ، للتحضير لانهيار جديد بعد ٢٠-٣٠ سنة.

٧- سوف يتم تحميل الصين المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن كورونا في أمريكا (لذلك تم السكوت على عودة الصينيين بعد زيارتهم لأقاربهم في راس السنة الصينية في اوج انتشار الوباء في الصين)، واستعمال ذلك حجة لطلب التعويضات الهائلة ، واستغلال ذلك حجة للمناوشات مع الصين مستقبلا . (ان تصريح حاكم نيويورك ان مصدر الفيروس الذي اصاب نيويورك اوروبي المصدر، قد يخفف من حدة الهجوم الامريكي على الصين) .

على الباحث بموضوع وباء كورونا أن يتأمل بعمق كيف كان لتدمير برجي التجارة العالميين في أيلول ٢٠١١ من تأثير على العالم بأسره، حيث كان مبرراً لأمريكا لفرض نظام عالمي جديد تسيطر فيه أمريكا وبالقوة على معظم مصادر الطاقة في العالم وتحاصر روسيا والصين، فهل يعيد التاريخ نفسه مع هذا الوباء وإن بشكل آخر؟.